

اتفاق السلام في ناغورني قره باغ يثير ارتباكاً بشأن الحدود الجديدة

كما أثار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون هذا الأسبوع تساؤلات حول "الغفوض" في الاتفاق، مشيراً خصوصاً إلى تساؤلات حول اللاجئين ودور تركيا في الهدنة.

وفي أسكيران، قال غولييان إن هناك انقطاعاً غير مبرر في التيار الكهربائي خلال الأونة الأخيرة كما أن إمدادات الغاز أصبحت غير منتظمة. وختم "لا نعرف ماذا سيحصل بعد ذلك".

وتوقف القتال في ناغورني قره باغ بعد أسبوع من توقيع اتفاق يركز هزيمة الأرمن في وجه أذربيجان. لكن رغم تنازل أرمينيا عن مساحات شاسعة من الأراضي ونشر جنود روس لحفظ السلام، فإن الحل الدائم للصراع المستمر منذ عقود ما زال بعيد المنال.

وستتبعين على أرمينيا وإقليم ناغورني قره باغ التنازل للقوات الأثرية بين 20 نوفمبر و1 ديسمبر عن ثلاث مناطق هي أعدام وكليجار ولاتشين.

وهذه المناطق، بالإضافة إلى أربع أخرى، أعادت باكو احتلالها عسكرياً بين 27 سبتمبر و9 نوفمبر ولا تشكل في الواقع جزءاً من ناغورني قره باغ لكنها شكلت حزاماً أمنياً حول المنطقة لنحو ثلاثين عاماً.

اتفاق السلام في ناغورني قره باغ الذي وُقِعَ برعاية روسية لا يذكر أي حل طويل الأمد للمنطقة أو أي مفاوضات بهذا الشأن

وبدأ السكان الأرمن الذين يبلغ عددهم عشرات الآلاف، بالفرار من هذه المناطق، كما فعل الآريون في التسعينات. وفر ما بين 75 ألفاً و90 ألفاً من سكان المنطقة البالغ عددهم 150 ألف نسمة خلال القتال ويتوجب عليهم أن يفرروا ما إذا كانوا سيعودون أم لا. ودعت السلطات المحلية السكان إلى العودة وقد وصلت الحافلات إلى ستيتانكرت عاصمة الإقليم بألفين.

وسيشكل استقبال هؤلاء السكان في أرمينيا تحدياً اقتصادياً واجتماعياً وإستراتيجياً لهذا البلد الفقير الذي يبلغ عدد سكانه ثلاثة ملايين نسمة.

وتسرى هذه الجوهورية المعلقة من جانب واحد أن وجودها مضمون بموجب الاتفاق الموقع في 9 نوفمبر الجاري برعاية روسيا بين بريغان وباكو. وحتى لو تم إضعافها وتقليص مساحتها، يبدو أن بقاعها مضمون بنشر حوالي ألفي جندي روسي لحفظ السلام، لفترة خمس سنوات قابلة للتديد.

ولم يطرح حل طويل الأمد للنزاع في ناغورني قره باغ والذي ابتلي به جنوب القوقاز منذ سقوط الاتحاد السوفيتي في العام 1991 في اتفاق السلام الذي أنهى القتال الأخير في الإقليم.

وهذا الاتفاق الذي وُقِعَ برعاية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وأنهى الصراع الأخير، لا يذكر أي حل طويل الأمد للمنطقة أو أي مفاوضات بهذا الشأن. كما أنه منذ منتصف التسعينات، لم تسفر وساطة مجموعة مينسك برئاسة روسيا والولايات المتحدة وفرنسا، عن أي نتائج تذكر.

وتبني الرئيس الأثري إلهام علييف الانتصار العسكري لبلاده وأعلن، خلافاً للوعود التي قطعت قبل الأعمال العدائية في الخريف، أن إقليم ناغورني قره باغ لن يتمتع أبداً بالحكم الذاتي عندما يعود إلى أذربيجان.



ترسيم الحدود معركة طويلة الأمد

أسكيران (أذربيجان) - ينظر مقاتل أرمني يحمل رشاش كلاشيكوف على كتفه بمنظار في اتجاه معسكر للقوات الأثرية يقع على الجانب الآخر من وادٍ ويفصل بين المقاتلين الأرمن وقوات باكو في ناغورني قره باغ، حيث بات هذا الوادي يشكل الحدود الجديدة والغامضة التي تفصل بين الطرفين بموجب اتفاق سلام أنهى أسابيع من الاشتباكات العنيفة.

لكن مزرعة أشجار الرمان التي يملكها فارجيز هاروتيونيان تقع في هذه المنطقة الفاصلة بين الجنود، وهو يخشى أنه لن يتمكن من جني الثمار هذا العام.

وقال هاروتيونيان (64 عاماً) فيما ينظر باتجاه صفوف الأشجار التي اعتنى بها على مدار أكثر من عقد "يقف الآن جنود أذربيون هناك". وأضاف "إذا كانت تلك الأرض ملكهم، فماذا يمكننا أن نفعل؟".

واندلعت الاشتباكات في أواخر سبتمبر بين الانفصاليين المدعومين من أرمينيا الذين سيطروا على المنطقة لمدة 30 عاماً والجيش الأثري الذي عزم على استعادة السيطرة على هذا المنطقة الجبلية.

وقتل الآلاف ونزحت العديد من العائلات خلال الأسابيع الستة من القتال الذي وضع حداً له اتفاق سلام بوساطة روسية، شهد تنازل الأرمن عن مساحات شاسعة من الأراضي التي سيطرت عليها أذربيجان.

والآن، تتسرف على الواقع الجغرافي الجديد لناغورني قره باغ والعديد من المناطق المحيطة التي كان يسيطر عليها الانفصاليون، قوة قوامها حوالي ألفي جندي حفظ سلام روسي، خدم عدد منهم في السابق بسوريا.

ولكن في انتظار وصولهم إلى ترسيم الحدود في هذا الوادي الواقع قرب بلدة أسكيران، يبقى هاروتيونيان ومستقبل أشجار الفاكهة معلقين. وأمام بقايا حريق مشتعل في تضاريس وعرة، يقر هاروتيونيان النائب السابق لقائد شرطة المنطقة، بأن نهاية الحرب ولدت حالة جديدة من عدم اليقين. وقال "تنازلنا عن نصف البلاد".

ومن أجل الحصول على توضيح بشأن مسألة الوصول إلى أرضه، يناشد هاروتيونيان أرفيد غولييان نائب رئيس الزراعة في المنطقة التي تقع مكاتبها في أسكيران.

في مكتب غولييان، يسمح هاروتيونيان بإصبعه على خارطة معلقة على جدار، المنطقة لتحديد موقع مزرعته، فيما يبدي المسؤول المحلي تعاطفه لكنه غير قادر على تقديم حل. وأوضح المسؤول "أراد أن يعرف ما إذا كانت المزرعة تابعة لنا أو لأذربيجان. لكن هذا غير واضح". وتابع "لم يتم ترسيم الحدود بعد".

وهذه البلدة الفقيرة الواقعة بين منحدرات شديدة الانحدار، مزينة بصلبان ونصب تذكارية للحرب وأعلام المقاطعة التي أعلنت الحكم الذاتي في التسعينات لكن لم يتم الاعتراف بها دولياً.

وانتقل إقليم ناغورني قره باغ، وهو منطقة ذات أغلبية أرمنية في أذربيجان، عن باكو خلال حرب في أوائل التسعينات القرن الماضي خلفت حوالي 30 ألف قتيل. ومع استمرار توضيح بنود الاتفاق وانتقالها إلى حيز التنفيذ تبقى مسألة الحدود وأمور أخرى كثيرة غير واضحة. وقد أثار قرار رئيس الوزراء الأثري نيكول باشينيان الموافقة على التنازل عن الأراضي المتنازع عليها، أزمة سياسية فيما أصبحت حياته المهنية على المحك.

أردوغان يناور مجدداً لتجنب العقوبات الأوروبية

فرنسا لا تثق في خطاب التهدئة التركي شرق المتوسط



هامش المناورة يضيق

في شرق المتوسط وليبيا وكذلك في قره باغ".

وتذكر وزير الخارجية الفرنسية بـ"اتنا لدينا الكثير من الخلافات" مع أنقرة مشيراً إلى "رغبة التوسع" التركية وهي "سياسة الأمر الواقع" في ليبيا والعراق وشرق المتوسط، "حيث يهاجم الأتراك عضوين في الاتحاد الأوروبي هما اليونان وقبرص" وحتى "في ناغورني قره باغ، حيث يرسلون أيضاً مرتزقة سوريين".

وختم بالقول إن "الاتحاد الأوروبي أعلن في شهر أكتوبر أنه سيتحقق من موقف تركيا بشأن هذه المسائل المختلفة خلال اجتماع المجلس الأوروبي في ديسمبر، بعد بضعة أيام، في تلك اللحظة الدولة الإلتزامات".

وتقود باريس جبهة أوروبية للتصدي للأجندات التركية في شرق المتوسط وعدداً من جهات أخرى على غرار ليبيا وسوريا وناغورني قره باغ.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، قال منسق شؤون السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، إن تركيا لا تبحث بـ"إشارات إيجابية" وتحتاج إلى تغيير موقفها بشكل أساسي في ما يتعلق بالنزاع حول المواد الهيدروكربونية مع اليونان وقبرص في البحر المتوسط.

حول نطاق الجرف القاري لكل منهما والمطالب المتداخلة بموارد النفط والغاز في شرق البحر المتوسط. واندلج خلاف في أغسطس عندما أرسلت تركيا السفينة أورتوش رئيس إلى المياه التي لليونان، وقبرص أيضاً، مطالب فيها.

وكانت أنقرة سحب السفينة عروج ريس في سبتمبر للسماح بجهود دبلوماسية مع اليونان لكنها أعادت إرسالها بعد ذلك إلى المنطقة، مما أثار ردود فعل غاضبة من اليونان وفرنسا والمانيا.

وأعلن وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الأحد أن باريس تنتظر "أفعالا" من جانب تركيا قبيل انعقاد المجلس الأوروبي في ديسمبر الذي سيتناول مسألة العقوبات الجديدة ضد أنقرة. وتشمل العقوبات حظراً على منح التأشيرات لأفراد مرتبطين بعمليات التنقيب المثيرة للجدل عن الغاز في المتوسط وتجميد أي أصول تابعة لهم في الاتحاد الأوروبي.

وقال لودريان في تصريح صحفي "لا يكفي أن نلاحظ منذ يومين أو ثلاثة أيام تصريحات تهدئة من جانب الرئيس التركي، ينبغي أن تكون هناك أفعال". وأكد أن من بين الأفعال المنتظرة "هناك بعضها بسيطة يمكن القيام بها

ويشير مراقبون إلى أن دعوات التهدئة التركية لم تعد تجد أذناً صاغية لدى القادة الأوروبيين الذين انخرطوا أكتوبر الماضي في التعدادات التركية بوقف التصعيد شرق المتوسط وأوقفوا مسار فرض العقوبات لإتاحة الفرصة أمام المفاوضات، لكن تمديد أنقرة السبب أعمال التنقيب لسفينتها أورتوش رئيس في منطقة متنازع عليها مع اليونان وقبرص يؤد مساعي الحل السلمي.

ومدّت أنقرة السبت حتى 29 نوفمبر مهمة سفينة التنقيب التركية "عروج ريس" في منطقة بحرية تتنازع عليها مع اليونان، إذ أن اكتشاف حقول غاز هائلة فيها يغذي أطماعها. وذكر الخارجية اليونانية أن هذه الخطوة تظهر أن أنقرة تتجاهل نداءات المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي بوقف أعمال التنقيب، وهو ما يلغي أي إمكانية لتحسين العلاقات بين أنقرة والاتحاد الأوروبي.

وتتهم اليونان وقبرص، العضوان في الاتحاد الأوروبي، تركيا بالتنقيب عن الغاز الطبيعي في مناطق مائية يقتصر الانتفاع بها على الدولتين (اليونان وقبرص) وفقاً للقانون البحري الدولي.

وتخوض تركيا واليونان، العضوان في حلف شمال الأطلسي، نزاعاً

لجأ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تجاه أوروبا مع اقتراب موعد النظر في إمكانية فرض عقوبات أوروبية على بلاده بسبب التصعيد شرق المتوسط، وهي خطوة شككت فرنسا التي تقود جبهة أوروبية لمواجهة الأجندات التركية على عدة جبهات في مصداقيتها.

أنقرة - عاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأحد إلى تصدير خطاب مهادن لأوروبا مع اقتراب مناقشة المجلس الأوروبي لإمكانية فرض عقوبات على أنقرة بسبب أنشطتها المزعزعة للاستقرار شرق المتوسط، وهو خطاب شكك في مصداقيته وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الذي قال إن بلاده تنتظر "أفعالا لا أقوالاً".

وداب الرئيس التركي على المناورة وتقديم تنازلات "شكلية" لقادة الاتحاد الأوروبي قبل أي قمة تنظر في تشديد الخنق على سياساته، ليعود إلى التصعيد بعد ذلك. وقد نجحت هذه الاستراتيجية في تلافي أنقرة الشهر الماضي لعقوبات أوروبية كانت قريبة منها بعد أن أطلقت تهديدات بالتهدئة سارعت في ما بعد إلى نقضها.

ويؤكد دبلوماسيون أوروبيون أن إشارات التهدئة التي بدأت تركيا في إطلاقها مؤخراً لا تعدو إلا أن تكون ظرفية ومقرونة باجتماع المجلس الأوروبي ديسمبر القادم، منبشرين إلى ضرورة الحزم مع تركيا التي أثبتت أنها "شريك غير موثوق فيه".



جان إيف لودريان
تصريحات التهدئة لا تكفي، ينبغي أن تكون هناك أفعال

وبعد سلسلة من الخلافات، دان الاتحاد الأوروبي الاستفزازات "غير المقبولة" من جانب أنقرة في نهاية أكتوبر، لكنه أرجأ إلى قمته المقررة في ديسمبر اتخاذ أي قرار بشأن العقوبات المحتملة.

وقال أردوغان في كلمة أمام أعضاء من حزبه العدالة والتنمية الحاكم "برى أنفسنا جزءاً لا يتفصم عن أوروبا"، مضيفاً "لا نتخذ أن لدينا أي مشاكل مع الدول أو المؤسسات لا يمكن حلها من خلال السياسة والحوار والمفاوضات".

فرنسا تعارض مساعي الحوار مع الجهاديين في مالي

باريس بمواصلة القتال هناك وترفض الدخول في أي مفاوضات مع المتطرفين.

وشدد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الجمعة على المعارضة الكاملة لفرنسا، التي تملك حضوراً عسكرياً في الساحل، لأي مفاوضات مع الجهاديين، وهي مسألة تجري مناقشتها في المنطقة لاسيما في مالي.

وقال ماكرون في مقابلة مع مجلة "جون أفريك" "مع الإرهابيين، لا نتناقش، نقاتل"، في وقت لا يعارض فيه الاتحاد الأفريقي الدخول في مثل هذه المفاوضات التي تهدف إلى "إسكات الأسلحة" في منطقة الساحل، كما أن الأمم المتحدة أبدت انفتاحاً حذراً على مساعي الحكومة المالية.

وتؤكد الضربة الأخيرة التي طالت جهاديين في مالي أن الخيار العسكري يبقى مفضلاً لدى فرنسا التي أعلنت في الأيام الأخيرة عن عمليات منفصلة ضد جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية، وأعلنت "تحديد" نحو مئة جهادي.

ويشير خبراء إلى أنه صار "من الواضح أن هذه الضربة الموجهة ضد جماعة نصرة الإسلام والمسلمين هي طريقة للتعبير عن معارضة فرنسا لهذه المفاوضات المحتملة".

بمعزل عن دعم القوى الدولية المؤثرة في المنطقة.

وأعاد التبادل الأخير الذي أجرته الحكومة المالية لحوالي 200 جهادي معتقل لديها مقابل أربعة رهائن، إحياء التكهات بشأن استئناف الاتصالات مع الجهاديين.

وفي فبراير أعلن الرئيس المالي السابق إبراهيم أبوبكر كيتا، الذي أطيح به في 18 أغسطس، فتح قنوات حوار مع بعض الجماعات المسلحة الجهادية.

ولم يُعرف الكثير من التفاصيل حول حقيقة هذه الاتصالات أو مضمونها، لكن أشار مؤخراً مبعوثه إلى وسط مالي ديونكوندا تراوري إلى أنه أرسل مفاوضين إلى قادة التحالف الجهادي المرتبط بتنظيم القاعدة الذي أفرج عن الرهائن.

ورغم تكبد فرنسا خسائر مادية وبشرية هائلة في مواجهة الجهاديين في مالي ومنطقة الساحل، تتمسك

بمعالجتها في مالي إلى استثمار الرخم الدولي الذي رافق الانتفاخ الأمريكي على حركة طالبان الأفغانية في الدول في مفاوضات مباشرة مع الجهاديين، لكن مساعيها تلقى اعتراضاً فرنسياً.

ويذكر رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية مختار أوان أن "الحوار الوطني الشامل" - وهو مشروع أولئك وطنية واسعة النطاق عقدت في أواخر عام 2019 في مالي - "أشار بوضوح إلى ضرورة عرض الحوار مع التنظيمات الجهادية المسلحة".

واعتبر أوان الذي عُيِّن في أواخر سبتمبر في إطار المرحلة الانتقالية التي يفترض أن تعيد الحكم إلى المدنيين خلال 18 شهراً، أنه يجب إيجاد في احتمال الحوار هذا "فرصة عقد محادثات واسعة النطاق مع المجتمعات بهدف تحديد ملامح حكم جديد للأراضي".

وقال إن "ذلك سيتطلب تسلسلاً وتنسيقاً مع شركائنا خصوصاً أولئك الذين يتدخلون على الصعيد العسكري"، وفي مقدمتهم فرنسا.

ويرى متابعون أن رفض باريس الدخول في مفاوضات مع الجهاديين يجهض مساعي حكومة مالي الانتقالية التي لا تملك تقرير مسارات مفاوضاتها



إيمانويل ماكرون
مع الإرهابيين في الساحل الأفريقي، لا نتناقش بل نقاتل